١٠٠٠٠ تضع طرف اغلة الابهام على طرف اغلة السبابة بحيث يصير الظفران متحاذيين وبالجملة ان العقود الثانية عشر في اليمنى تضبط باوضاعها المذكورة هنا من الواحد الى التسعمائة والعقود الثانية عشر في اليسرى تضبط ايضاً باوضاعها التي تشبه اوضاع اليمنى شبهاً تامًّا من الالف الى التسعة الآلاف والوضع المفرد في اليسرى او في اليمنى يدل على عشرة آلاف فاذا كان عقد البنصر بوضع رأس الاغلة على اصل الاصبع يدل في اليمنى على (الاثنين) فعقدهُ كذلك في اليسرى يدل على (المائتين)

واذا كان وضع رأس ظفر السبابة على مفصل العقدة الثانية من الابهام رمزاً للتسعين في اليمنى فهو كذلك رمز للتسعة آلاف في اليسرى وهكذا

النبطية احمد رضا

[المتطف] اسماء الاصابع على ترتيبها خنصر بنصر وسطى سبابة ابهام

الفلاحون والملاّك في اوربا

وكيف يستدينون المال

الفلاح عنوان ارتقاء البلاد وانحطاطها يشقى معها ويسعد بها فلا عجب اذا فاق الفلاح الاوربي غيرهُ في انشاء النقابات والبنوك التي تسهّل عليهِ استدانة المال وتكفيهِ شر المرابين

ولا يصعب على صاحب العقارات الواسعة ان يشتري الاسمدة والآلات الزراعية ويقوم بكل ما يلزم لاطيانهِ ولكن الفلاح الصغير الذي لا يملك الاَّ افدنة قليلة قلما يجد من يأتمنهُ على مالهِ فلا بد لهُ من اغراء اصحاب الاموال بدفع الربا الفاحش الذي يذهب بالقسم الاكبر من ربحهِ

ولما رأى الفلاحون الاوربيون انهم صائرون الى الخراب لاسيما بعد انشاء السكك الحديدية وتسهيل نقل الحاصلات الزراعية من بلاد الى أُخرى حتى صارت الحاصلات الاجنبية تباع في اسواقهم باثمان لا يمكنهم بيع حاصلاتهم بمثلها اجتمعوا وتآلفوا وانشأوا من النقابات والبنوك ما يسهّل عليهم استدانة المال بفوائد قلما يتوفق التجار الى الاستدانة بمثلها. ولا بدع في ذلك فان ما يصعب على الفرد لا يصعب على الجماعة . وبلغت اصواتهم ايضاً آذان حكوماتهم فسعت الى مساعدتهم اشفاقاً على اراضيها ان تبور وعلى فلاحيها ان يعمهم الشقاء . وللاستاذ بريس احد اساتذة جامعة اوهيو الاميركية فصل في هذا المعنى كتبهُ عبرة

لاهل الولايات المتحدة الاميركية ونحن نقتطف منهُ ما فيهِ عبرة لاهل الشرق لكي يروا ثقة الغربيين بعضهم ببعض وتناصرهم على اجتلاب الخير واجتناب الضير

قسم الاستاذ بريس الاموال التي يستدينها الفلاح الاوربي الى ثلاثة انواع . النوع الاول الاموال التي ترصدها الحكومة لهذا الغرض . والنوع الثاني الاموال التي يوفّرها الفلاحون واهل الارياف و يجمعونها في صناديق التوفير . والنوع الثالث الاموال التي تسلفها نقاباتهم وتؤمّنها برهن الاراضي

ولكل حكومة نظر يختلف عن نظر غيرها في تقديم المال للفلاحين . فالحكومة الفرنسوية تعطي البنوك الزراعية اموالاً لا تأخذ عليها فائدة وقد بدأت بذلك سنة ١٨٩٤ . وسنة ١٩١٠ بلغ راس مال البنوك التي انشأتها على هذه الطريقة ٧١ مليون فرنك و بلغ ما قدمتهُ لها من المال ٤٠ مليون فرنك . وقد حذا حذو الحكومة الفرنسوية في ذلك كثير من ولايات النمسا . اما في المانيا فانشأت الحكومة بنوكاً مركزية في المدن الكبيرة تقدم لها المال وتأخذ عليهِ فائدة ٣ في المئة وهذه البنوك المركزية تمد البنوك الزراعية التي تسلف الفلاحين بما تحتاج اليهِ من المال . وقد بلغ رأس مال البنك البروسي المركزي ٧٥ مليون مارك (٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه) كلها من الحكومة لكن هذا البنك لا يقتصر على تسليف البنوك الزراعية بل يسلّف النقابات والبنوك التي تعمل على ترقية الصناعة . وفي المانيا فريق يرى ان تحتفظ الحكومة باموالها وانهُ يمكن مساعدة الفلاحين بطرائق اخرى تفضل هذه

والبنوك التي تجمع الاموال من النوع الثاني (اي التي يوفرها الفلاحون) منفعة في انها تعوّد اهل الارياف توفير المال وتجمعهُ منهم ثم تدينهُ للفلاحين بفوائد قليلة . وفي المانيا وحدها ١٦ الف بنك من هذا النوع يبلغ راس مالها ١٥ مليون جنيه كلها مما وفّرهُ اهل الارياف واودعوهُ فيها . وهذه البنوك تبقي مال كل مقاطعة فيها فيستفيد اهلها منهُ . اما المال الذي يودع في فروع البوستة او في صناديق التوفير الاخرى فيذهب كلهُ الى خزائن البنوك في المدن فلا يستفيد منهُ الفلاحون واهل الارياف

اما استدانة المال بواسطة النقابات التي ترهن املاك الفلاحين وتضمن مال الدائن فبدأ في المانيا سنة ١٧٧٠ ولكن لم يستفد منهُ الفلاحون كثيراً الاّ في السنين المتأخرة . وقد بلغ المال المستدان على هذه الطريقة في المانيا ٢٠٠ مليون جنيه لا تجاوز فائدة المئة منها ثلاثة او اربعة

الفلاح في ولاية سكسونيا البروسية

موقع هذه الولاية في اواسط المانيا والوسائط التي تسهّل على فلاحيها استدانة المال كثيرة ولذلك نسهب في الكلام عليها وللقارئ ان يقيس بها الولايات الاخرى

ولاية سكسونيا (وهي غير مملكة سكسونيا) كثيرة السكان مساحتها ٩٧٥٠ ميلاً مربعاً وسكانها ٣٠٨٨٠٠٠ نفس فيصيب الميل المربع منها نحو ٣١٦ من السكان. وتربتها جيدة جداً يجود فيها البنجر الذي يستخرج منهُ السكر وفلاحوها اهل جد ونشاط ويستخدمون احدث الوسائل لحرث الارض وزيادة خصبها وهذا مما يدفعهم الى استدانة المال. ومتوسط ثمن الفدان فيها ستون جنيهاً ومتوسط الثمن في المانيا كلها ثلاثون جنيهاً. ولفلاحيها طريقتان في استدانة المال فاما ان يرهنوا املاكهم لنقابة الرهون العقارية واما ان يلجأوا الى بنوك التعاون الزراعي

نقابة الرهون العقارية

ظهرت اول نقابة على هذا الشكل سنة ١٧٧٠ اذ اتفق اصحاب الاراضي في شرق المانيا ان يكونوا عصبة واحدة يعاون بعضهم بعضاً على استدانة المال وضموا املاكهم كلها في رهن واحد امتوليه ما يستلفونهُ من المال فقويت ثقة المتمولين بهم فصاروا يعرضون المال عليهم بفوائد قليلة جداً ويهملونهم في ابانهِ ما شاؤا فرأت ذلك الطبقة الوسطى من الفلاحين واقتدت بهم

اما الفلاحون في ولاية سكسونيا فلم يقوموا بشيء من هذا الاَّ سنة ١٨٦٤ ولكن حرب سنة السبعين لم تمهلهم كثيراً فعطلت الاشغال واوقفت الاعمال ولم تستأنف نقابتهم اعمالها بجد ونشاط حتى سنة ١٨٨٠. وتبلغ ديون الفلاحين في تلك الولاية الآن ٤١ مليون جنيه منها ١١ مليوناً تضمنها النقابة ولا يزال الدين الذي تضمنهُ آخذاً بالازدياد وانواع الديون الاخرى تتناقص ولكن لا ينتظر ان يأتي يوم تصبح فيهِ مرجع الفلاح الوحيد في استدانة المال لان كثيرين من الفلاحين يستدينون من انسبائهم واصدقائهم

كيف تأتي نقابة الرهون العقارية بالمال

هذه النقابة عبارة عن انضمام الفلاحين وتعاونهم على استدانة المال ولا غرض لها غير ذلك فاذا زاد دخلها على نفقاتها لا توزع الزيادة على الاعضاء بل تضيفها الى المال الاحتياطي. ويشترط في من يريد الانضمام اليها من الفلاحين ان يملك من الاراضي ما يدفع عنهُ اربعة جنيهات ونصف جنيه او اكثر ضرائب للحكومة

وقد وافقت الحكومة البروسية على قوانينها وناطت امر مراقبتها والسهر عليها بنظارة الزراعة . والنقابة حرة في ان تنتخب من يريده الاعضاء لادارة شؤونها والقيام باشغالها ولكن لا بد من موافقة الحكومة على انتخاب موظفيها الكبار . وطريقتها في تسليف الفلاح ان ترهن اطيانهُ ثم تصدر سنداً بقيمة الرهن وتبيعهُ وتعطي ثمنهُ للفلاح . ولا تسلف فلاحاً اكثر من ثلثي قيمة اطيانهِ

وتختلف سندات النقابة عن غيرها من السندات في اربعة امور . اولاً ان كل سند منها تضمنهُ النقابة بكل ما عندها من عقار ورهون ولا ينفرد في ذلك الفلاح الذي ينتفع بهِ وحدهُ . ثانياً انهُ يمكن بيعهُ وشراؤهُ من دون تجيير . ثالثاً انهُ لا يستحق في ميعاد معيَّن . رابعاً ان ليس للدائن ان يجبر النقابة على ايفائهِ دينهُ واسترجاع السند وللنقابة ان تجبرهُ على استيفاء مالهِ وارجاع السند اليها . فلها مثلاً ان تدفع قيمة السند بعد اصدارهِ باشهر قليلة ولها ان تؤخر ذلك ما شاءت ولكنها لا تصدر من السندات ما تزيد قيمتهُ على قيمة الرهون التي لديها

واشغال النقابات التي من هذا النوع تسير على غاية الضبط والدقة ولاصحاب الاموال ثقة قوية بها حتى انهم يفضلونها على غيرها . ولا يفضلها في الاسواق المالية الاَّ سندات الحكومة ولكن هذه قد تهبط اسعارها اذا خاف الناس من نشوب حرب اما تلك فقد ترتفع عند ذلك لان عقار الفلاح ضمان ثابت لا يؤثر فيهِ اضطراب الامن وانقلاب الحكومة

اما معدل الفائدة فيختلف في بعضها عما هو في البعض الآخر . فهو في البعض ٣ في المئة وفي البعض ٣½ وفي البعض ايضاً ٤ في المئة . وللفلاح الخيار في ان يستدين على معدل الفائدة الذي يفضلهُ الاَّ ان اسعار السندات تختلف باختلاف الفائدة . فالسند الذي فائدتهُ ٤ في المئة اغلى من السند الذي فائدتهُ ٣ فقط . مثال ذلك اذا اراد الفلاح ان يستدين مئة جنيه فاذا تعهد بدفع ٤ في المئة فائدة سنوية اعطاهُ صاحب المال ٩٠ جنيهاً واخذ منهُ سنداً قيمتهُ مئة جنيه . اما اذا تعهد بدفع ٣ في المئة فلا يعطيهِ الاَّ ٨٠ جنيهاً فقط ويأخذ منهُ السند الذي قيمتهُ مئة جنيه

وفي شهر يوليو سنة ١٩١٢ كانت اسعار هذه السندات كما يلي

السند الذي فائدتهُ	٣	في المئة سعر مئتهِ	٨١
»	٣½	» »	٩٠
»	٤	» »	٩٩٫٨

وكانت سندات الحكومة التي فائدتها ٤ في المئة تباع مئتها عند ذلك اي ان الفرق بينها وبين سندات الجمعية من النوع الاخير عشران في المئة او اثنان في الالف

فالفلاح الذي استدان الف جنيه في يوليو سنة ١٩١٢ بفائدة ٣ في المئة استلم منها ٨١٠ جنيهات فقط واصبح مديناً بالف يدفع عنها كل سنة ٣٠ جنيهاً والذي استدان الفاً بفائدة ٣ ½ في المئة استلم منها ٩٠٠ جنيه واصبح مديناً بالف يدفع عنها ٣٥ جنيهاً كل سنة والذي استدان الفاً بفائدة ٤ في المئة استلم منها ٩٩٨ جنيهاً واصبح مديناً بالف جنيه يدفع عنها ٤٠ جنيهاً كل سنة

واذا تحسنت السوق المالية دفع الفلاح ديونهُ القديمة واستدان غيرها بشروط اخف من الاولى اما اذا عزّ المال وارتفعت الفوائد فليس لاحد ان يضطرهُ الى ايفاء دينهِ او زيادة ما يدفعهُ من الفائدة السنوية

النقابة المركزية

وسنة ١٨٧٣ أُلفت نقابة مركزية في برلين لكي تضم النقابات التي من هذا النوع وتروّج سنداتها في بورصات العالم الكبيرة لكنها لم تصل الى الغرض المطلوب اذ هبط سعر هذه السندات لما كثرت في بورصة برلين . وكل من اصحاب الاموال يفضل ان يشتري سندات النقابة المختصة بولايتهِ لانهُ يرى سيرها ويثق بها اكثر مما يثق بغيرها . وتبلغ قيمة السندات التي اصدرتها نقابة الرهون العقارية لولاية سكسونيا ١١ مليون جنيه كما تقدم وليس منها في ايدي المتمولين خارج تلك الولاية الاَّ ما قيمتهُ خمس هذا المبلغ[1]

استهلاك السندات

واستهلاك هذه السندات تدريجي الزامي على المديون ولا يزيد المبلغ المقرر للاستهلاك كل سنة على ½ في المئة ولا ينقص عن ½ في المئة من قيمة السندات الاصلية تستوفي النقابة

(١) [المقتطف] وتبلغ قيمة كل السندات المتعامل بها الآن في بروسيا ٥٤٥ ٩٢٤٩٢٠٠ ماركاً اي نحو ١٠٤ مليون جنيه اي ان بروسيا وحدها اكثر من اربعين مليوناً لا تزيد ديون الفلاحين فيها على ١٠٤ مليوناً من الجنيهات . ومساحة الارض الزراعية والكروم والبساتين في المانيا كلها ٦٥ مليون فدان ومساحة المروج والمراعي ٢١ مليون فدان ومساحة الحراج والغابات ٣٥ مليون فدان وسائر الاراضي ١٢ مليون فدان والجملة ١٣٣ مليون فدان تثمنها على الاقل في بروسيا اي نحو ٨٤ مليون فدان فيخص الفدان منها اقل من جنيهين وعلى هذا القياس يجب ان لا يكون دين الفلاحين في مصر اكثر من احد عشر مليوناً من الجنيهات

٤ في المئة زيادة عليهِ لكي تقوم بنفقاتها . فاذا كانت فائدة السند ٤ في المئة والمبلغ المقرر للاستهلاك كل سنة ٤ في المئة استوفت النقابة ٤ في المئة فوق ذلك فيصبح ما يدفعهُ الفلاح كل سنة ٥ في المئة لا غير من قيمة السند . ولهُ فوق ذلك ان يوفي السند كلهُ او ان يوفي قسماً منهُ اي وقت اراد . وفي الغالب لا يمضي على السند ٢٥ سنة الاَّ ويستهلك كلهُ . واذا استهلك من السند عشرهُ حق للفلاح ان يستدين ايضاً فيمكنهُ بهذه الطريقة ان يبقى منتفعاً بكل ما تخوَّلهُ اطيانهُ ان يستغلهُ من المال

وقد قسمت النقابة ادارة الولاية الى اقسام صغيرة لها في كل منها وكيل يقوم مقام الوسيط بينها وبين الفلاحين فلا يضطر الفلاح الى الذهاب الى المركز اذا اراد استلاف المال ولا يضطر عمال النقابة ان يأتوا الى مزرعة الفلاح كما كان لهم شأن معهُ

شركات التعاون الزراعي

نقابات الرهون العقارية عون كبير للفلاح الالماني لكن بعض الفلاحين لا يمكنون اطياناً او يمكنون ما لا يخوَّلهم حق الانضمام اليها . وقد يحتاج الفلاح ايضاً الى شيء من المال لستة اشهر او تسعة اشهر لشراء البذار والمواشي والاعدة ويمكنهُ ان يوفي ذلك من ثمن موسمهِ فليس من مصلحتهِ في مثل هذه الحال ان يرهن اطيانهُ للنقابات فلا بد اذن من سد هذا الخلل

في اواسط القرن التاسع عشر قام في غرب المانيا رجل يقال لهُ ريفسن دعا الفلاحين الى تأليف شركات تعاون تنشئ بنوكاً تقوم بهذا الغرض . والبنوك التي انشئت حسبما اشار ريفسن اربع ميزات (الاول) ان الفلاحين الذين يؤلفون الشركات يضمنون ديونها جميعهم وان كلاً منهم يضمن بكل املاكهِ (والثاني) ان كلاً منها يسلف الفلاحين الذين من مقاطعتهِ ولا يسلف سواهم ابداً (والثالث) انها لا توزع ارباحاً على الاعضاء بل تدفع للذين يودعون اموالهم فيها اربعة في المئة فائدة سنوية وما زاد من دخلها على ذلك اضافتهُ الى المال الاحتياطي فيها و (الرابع) انها لا تدفع اجوراً لمستخدميها الاَّ للكاتب الذي يضبط الحسابات ومن بقي من الموظفين في الشركة والبنك ينتخبهُ الاعضاء فيقوم بالخدمة تبرعاً

ولهذه البنوك منافع كثيرة وهاك مثالاً من اعمالها . اذا اراد فلاح ان يحفر مصارف في ارضهِ فمجلس ادارة البنك من جيرانهِ واصدقائهِ فينظر في ذلك فاذا رأى ان انشاء المصارف يفيد الارض اعطاهُ المال اللازم لذلك وكان جيرانهُ كلهم اعواناً لهُ لانهُ يشتغل

بالمرة فان حبطت مساعيه خسروا هم . وان لم يرَ المجلس فائدة من انشاء المصارف منع المال عنهُ ونصحهُ بالاقلاع عن رأيهِ

والبنك يمهل الفلاح في ايفاء دينهِ اذا احل موسمهُ او طرأ عليهِ ما اقعدهُ عن العمل اضطراراً . وقد انشئ كثير من هذه البنوك في جميع البلدان الاوربية لكنها تختلف بعضها عن بعض وتتكيّف في بعض الجهات لكي تلائم احوال الفلاحين وحاجاتهم

البنوك الزراعية في ولاية سكسونيا

الفرق الاكبر بين هذه البنوك والبنوك التي انشئت حسب مشورة ريفسن هو انها تحدد المبلغ الذي يضمنهُ كل من الاعضاء . فالفلاح الذي يملك من الاطيان ما قيمتهُ خمسة آلاف جنيه لا يرضى ان يجعلها كلها ضماناً للبنك الذي لا يكون لهُ فيهِ من الحقوق اكثر من جارهِ الذي لا تزيد قيمة املاكهِ على مئتي جنيه . فمنعاً لذلك رأت هذه البنوك ان تجعل القيمة التي يضمنها كل من الاعضاء معادلة لحصتهِ في البنك لا لاملاكهِ الخاصة

وغرض هذه البنوك تسهيل استلاف المال على الفلاحين لا تشغيل الاموال والحصول على الربح . وفي سكسونيا ٦٦٠ بنكاً منها ولكل بنك نحو مئة عضو . وقد ينضم بعضها الى بعض فتقيم لها جمعية عمومية او بنكاً مركزياً مشتركاً بينها . وفي مدينة هال بنك يدعى البنك التعاوني المركزي لا يشترك فيهِ الاَّ هذه البنوك الزراعية المتفرقة . وفيها ايضاً شركة لشراء الغلال وبيعها واخرى تدعى اتحاد الشركات التعاونية وهي بمنزلة الرقيب على الشركات والبنوك المشتركة فيها تنظر في حساباتها ومعاملاتها وتنبهها الى اماكن الخلل

ولهذه الشركات والبنوك منافع كبيرة غير المنافع المالية فانها توسع مدارك الفلاحين وتقرب بعضهم من بعض . واذا كانت من النوع الذي انشئ حسب مشورة ريفسن جعلت كل فلاح في القرية يتمنى النجاح لكل فلاح آخر لان خسارة الواحد خسارة للكل . وقد شهد كثيرون انها عامل كبير في الردع عن السكر والاسراف والحث على الاجتهاد . فاذا تطوح الفلاح في شرب المسكرات مثلاً او توانى عن اصلاح مزرعتهِ علمت الجمعية انهُ صائر الى الخراب لا محالة فانذرتهُ فان لم يرتدع اجبرتهُ على ايفاء ديونهِ

هذه خلاصة ما كتبهُ الاستاذ بريس فعسى ان يكون فيهِ مرشد للذين يهتمون الآن بانشاء النقابات الزراعية في القطر المصري